

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1998/6  
6 March 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

مجلس الأمن



### بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٥٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء عدم امتثال الحكومة الكرواتية للالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951)، ورسالة حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) والاتفاق المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ المبرم بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الكرواتية بشأن عودة اللاجئين والمشردين. ويلاحظ المجلس أن الحالة الأمنية بوجه عام في منطقة الدانوب ما زالت مستقرة نسبياً، ولكن يساوره القلق بوجه خاص بشأن تزايد حدوث المضايقات والتخويف ضد طائفة الصرب المحليين في المنطقة وعدم تطبيق السلطات الكرواتية لعملية المصالحة الوطنية بطريقة فعالة على المستوى المحلي. وهذه الحالة المثيرة للقلق، إلى جانب البيانات الصادرة مؤخراً عن السلطات الكرواتية، تشير شكوكاً حول التزام جمهورية كرواتيا بإدراج المواطنين ذوي الأصل الصربي والأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى ضمن المجتمع الكرواتي باعتبارهم أفراداً كاملي الأهلية على قدم المساواة.

"وإن مجلس الأمن، إذ يشير إلى البيان الصادر عن رئيسه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/PRST/1998/3)، وبعد أن أحاط علماً بالرسالة الواردة من الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا المؤرخة ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/197)، يدعو الحكومة الكرواتية إلى أن تؤكد علانية من جديد تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الأساسي والاتفاقات الأخرى كاملة، وأن تصدق أعمالها تلك الالتزامات، بما في ذلك عن طريق إحراز تقدم في المصالحة الوطنية على كل المستويات. وعلى وجه الخصوص، يطلب المجلس إلى الحكومة الكرواتية أن تتخذ خطوات فورية لا لبس فيها لضمان سلامة جميع المواطنين الكرواتيين وأمنهم وحقوقهم ولبناء الثقة لدى الطائفة الصربية في جميع أنحاء كرواتيا، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل الموعود به لمجلس البلديات المشترك. وينبغي أن تتضمن هذه الخطوات تدابير لتهيئة الظروف التي تتيح للصرب المحليين البقاء في المنطقة، وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين، ومعالجة المسائل العملية والاقتصادية الأساسية التي تحول دون العودة. ويطلب المجلس إلى الحكومة الكرواتية أن: تضع إجراءات واضحة لإعداد الوثائق

الخاصة باللاجئين من كرواتيا؛ وتعلن خطة عادلة لعمليات عودة ذات اتجاهين على مستوى البلاد بكاملها؛ وتنفذ تشريعاتها المتعلقة بالعضو العام تنفيذا تاما ونزيها؛ وتتصرف على الفور من أجل اعتماد تشريعات عادلة بشأن حقوق الملكية والاستئجار تشجع على العودة وتحفز على تقديم مساعدات دولية إضافية من أجل التعمير؛ وتكفل تطبيق ممارسات نزيهة فيما يتعلق باستحقاقات العمالة وفرصا اقتصادية متكافئة؛ وتكفل أعمال سيادة القانون دون تمييز.

"ويعترف مجلس الأمن بأن أداء الشرطة الكرواتية كان مرضيا بوجه عام منذ انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره ودعمه للعمل الذي يضطلع به فريق دعم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. غير أن المجلس يلاحظ تدني ثقة الجماهير في الشرطة. ويطلب المجلس إلى الحكومة الكرواتية أن تتخذ التدابير اللازمة، بما في ذلك عن طريق الإعلام وإجراءات شُرطية وقائية لتحسين ثقة الجماهير في الشرطة كجزء من برنامج تدابير أوسع نطاقا لمنع الجرائم التي ترتكب بدوافع عرقية وتأمين حماية جميع المواطنين الكرواتيين وكفالة معاملة متساوية لهم بغض النظر عن أصلهم العرقي.

"ويشدد مجلس الأمن على أنه، عقب انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، تقع مسؤولية إعادة الإدماج الكاملة لمنطقة الدانوب، بشكل واضح، على عاتق الحكومة الكرواتية. وستواصل الأمم المتحدة العمل في تعاون وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على رصد الحالة وتذكير الحكومة الكرواتية بالتزاماتها".

-----